معلّلة زين العابدين وبورقيبة بالوصل

أحمد عمر

حوادث الشجار في البرلمانات كثيرة، وهي في البرلمان الأردني غير قليلة، والعربي معروفٌ بعنفوانه. إلا برلمانات الطغاة، فهي مضبوطةٌ مثل الساعة. وسبب انضباط أعضاء البرلمانات العربية أنهم منتخبون من النظام، فبرلمان الأسد الذي أُطلق عليه اسم مجلس الشعب، وهو بتسمية المنام أولى، يشبه فرقة طالٹعية. وكان مجلس الشعب المصري في عهد حسني مبارك يتمتع بفسحة من ديمقراطية «أيام الزمن الجميل». وكل مرة نظنُّ أنَّ السيل قد بلغ الزبى نجد أن هناك سيلا أزبى. ويعجز الخيال عن تخيّل زمان أشدّ من زمان الأسد، فالأسد من الطغيان في نهاية، وأعاذ الله مصر من أسدٍ يقصفها بالبراميل.

الشجارات والخصومات في البرلمانات ليست علامة شرٍّ، ولا تخلو من بشارة، فأن يتخاصم نائبان في برلمان خيرٌ من أن تتخاصم فئتان من الشعب، والأوْلى من الاثنين حلّ الخصومات بالتصويت.

هي المرّة الأولى التي تخرج فيها فتوّة نسائية في برلمان عربي وتتحدّى الدولة، وتضع العصيّ في دواليب الدولة والمسامير تحتها. والسيدة هي نائبة حزب الدستوريين الأحرار، السيدة عبير موسي، مثلها مثل وحش الحكايات الذي يمنع الناس من الماء. ويعلم الله أنَّ الرجل، شابًا أو شيخًا، لتخضعُّ نفسه عند رؤية جميلة، وقد رأيتم كيف أن عبد الفتاح السيسي «الذكر» لم يملك نفسه، فاخضرّت أمام المذيعة فتغزّل بها، لكنَّ النفس لتصغر عند رؤية هذه الفتوّة، فهي وكتلتها الدهنية البرلمانية تعارضان مناقشة مشروع اتفاقية صندوق قطر للتنمية مع تونس، لأنَّ قطر دولة إخوانية وفيها فضائية الجزيرة، والإمارات التي تنصر كتلتها بالدهون والشحوم ترى أبعد من الكيد لأختها قطر، والغرض تعطيل تونس التي بها رمق ديمقراطي، والناجية الوحيدة من الانقلابات حتى تاريخه. وقد كتب صحافيو صحف السعودية والإمارات الشطّار، دفاعًا عنها، وتعاطفوا مع اللطمة التي نالتها على كتفها، فخرجت وهي مضمّدة، ومعها كيسٌ مصلٍ كما في الأفلام الهندية التي لو أصيب فيها البطل بسقوطه عن السلّم، فإنَّ المخرج يربط رأسه ويرسم نقطةً حمراء على الضمّادة. تجنّب الصحافيون الذين نسوا آلاف النساء المغتصبات في سورية والأسيرات في مصر أن هذه الولية تلجأ إلى وسائل غير ديمقراطية، كالمولولة والرقع بالصوت وإفساد الاجتماعات بغير الاقتراع، وقد ردّ عليها زميلان لها، أصلحها الله، لم يملكا نفسيهما عند الغضب، بأساليب غير ديمقراطية. وقوانين العالم غير المعلنة تفرّق بين الذكر والأنثى، وتجعل للقوارير درجة أعلى أو أدنى.

المرأة عند العرب حرام من أيام الجاهلية. وفي الإسلام لا يكرّمهن إلا كريم ولا يظلمهن إلا لئيم. وقوة الرجل العضلية غير قوة المرأة، لكنَّ صوت المرأة غير صوت الرجل، فللمرأة قوة ناعمة لا يُستهان بها، وقد جاءت هذه الوليّة محصّنةً بزيّ لاعبي الهوكي، وهي تُحسن التمثيل، ولجأت إلى أسلوب يتبعه العساكر السوريون مع خصومهم، فيلبسون ثيابًا مدنية في الإجازة، ويتحرشون بخصومهم، حتى يضطرّوهم إلى الاعتداء عليهم، فيشكونهم إلى القضاء، والقضاء في الدول العربية مع العسكري على المدني، كأنّ المدني نازحٌ ولاجئ وحقوقه أدنى. فيتورّط المدني الذي لا يعرف القانون أو يجهل أن المتحرّش به عسكري، ويسعى إلى استرضائه وتقبيل يديه وجزمته ورشوته، كي يتنازل عن القضيّة.

وعن القوة الناعمة أذكر شهادتين: الأولى لهدى بركات. قالت فيها إنَّ المرأة بوصفها قاصرًا لا تُحاسب محاسبة الذكر «ونحن مدلّلات جدًا، ولا نلقى صعوبات في النشر، والمرأة تبيع وينشر لها بسهولة، وكتابة الرجال أفضل، وإن كانت النساء أكثر شهرة ونشرًا وسفرًا وترجمة». وذكرت، في حوارها مع «أخبار الأدب»، أنها تعبر الحواجز من غير هويّة. أما الرجل المسكين فلا يستطيع ترك جماعته السياسية، فيلقى العقاب. المثال الثاني لفاطمة أوفقير، قال لها عبد الحليم حافظ متعجبًا: كيف استطعت معاشرة جنرال مرعب؟ فقالت: كان خروفًا وديعًا، وأنا ركّبتُ له قرونًا.

ويلٌ للرجال من القرون التي تركّبُها لهم النساء، وويلٌ لمن تُستأصل قرونُهم.

عودة معرض الكتاب من بوابة «30 يونيو»

عبد الحكيم حيدر

لماذا يخاف عبد الفتاح السيسي ويهرب من كل شيء؟ له صلة بشكل يناير وثورة يناير. وليس مستغربا، ولا بعيدا، أن يحذف مواليد يناير من بطاقات التموين أيضا، ويمنح كل مواليد 30/ 6 «تمنية»، أو «بسكلاته». في يناير من كل عام، كان معرض القاهرة للكتاب حديث الثقافة في الوطن العربي، وحديث ضيوفه كل شتاء، من كل بلاد الوطن العربي، فرحا بالكتاب والإصدارات الجديدة من دور النشر كافة. فرح ثقافي أو «عرس ثقافي»، على حد تعبير «صحافة مبارك»، عرس امتد 52 سنة لا يحيد عن يناير أبدا، حتى جاءت الثورة في 25 يناير/ كانون الثاني 2011، فشكّل اسم يناير أزمة وسرطانا للسلطة، فكيف السبيل إلى محوه، لا إعلاميا فقط، بل ثقافيا أيضا، ولو استطاعت السلطة الوصول إلى الذاكرة الجمعية لشطبتْه تماما.

ملحوظة أولى: أغلب مثقفي مصر آمنوا بثورة يناير، حتى من كان على حجر السلطة منهم أو يعمل موظفا. ولا ننسى أن عماد أبو غازي استقال من منصبه وزيرا للثقافة، اعتراضا على قتل ثوّارها. وفي بيت كل مثقف مصري تجد صورة له وهو في مظاهرة ما أو هناك، ولا سيما ميدان التحرير. قد تُحرج السلطة، وتمحو يناير من أرشيف بهجتها لمائة سنة مقبلة خوفا ورهبة... فلا صارت بوابة يناير مؤلة للسلطة إلى هذا الحد؟ فكان لا بد من تغيير موعد معرض الكتاب، إلى 30/ 6؟ لاحظ أن حجة كورونا واهية تماما، لأننا الآن في «محنة ولتا» التي عمّت مائة دولة، فهل يمكن مثلا كتم أنفاس أغنية «يا بلح زغلول» أيضا إلى الأبد، على الرغم من أنها لا تغنّي لا ليناير ولا لثقافته المؤلم للسلطة، ولكنها تحضّ سعد زغلول، وسعد مات وشيع موتا، وصفية أيضا، والوفد تم تحويله إلى حديقة مانجو، وورد، وشرب الشاي بالزعفران، وتذكّر بطولات الأيام الخوالي.

لاحظ أن خوف السلطات لم يكتف بالخوف من يناير فقط، بل امتد إلى الميادين أيضا، فميدان رابعة العدوية تحول إلى ميدان النائب العام الراحل هشام بركات. ولا أعرف ميدان النهضة تحول إلى أي اسم. وقد يتم تغيير اسم تمثال النهضة أيضا، بل ويمكن محوه أيضا كما تم محو ميدان اللؤلؤة في البحرين، ورمي رخامة وحرسانته في البحر، حتى منصّة ميدان التحرير الذي حافظت السلطة على صف أتباعها فيه بالأجر والشماسي والنظارات السوداء، ورمت على رؤوسهم كوبونات الثلاجات والبوتاغازات والمراوح الكهربائية. وهم في انتظار الكاميرات «قبض المعلوم»، تحول إلى سارية علم عملاقة تنافس برج الجزيرة، إمعانا في غسل الذاكرة من الأغاني التي «صهللت» بها الثورة، خلال 18 يوما خلعت فيها حسني مبارك بعد 30 سنة، فهل «حرقة الخلع» سارية المفعول في ذاكرة السلطة إلى هذه الدرجة المرعبة؟

ملحوظة ثانية مهمة: معظم من غنّى للثورة ألف ودندن ولحّن، وبات في الخيام يؤلّف المشهد و«يمسرحه»، كان من المثقفين وشباب المسرح وكتّاب الأغاني وهواة الكتابة، ابتداء من أحمد فؤاد نجم، وعزّة بليبع، إلى كل ألوان طيف الثقافة والفن من الشاب الذي رأى الثورة أول مرة وبهجتها، إلى جميل راتب وهو يخطو إلى التسعين من عمره، فكيف استطاعت سكّين السلطة أن تظاهر الذاكرة بكل هذا الرعب، والجلاّدة أيضا، إلى الدرجة التي تجعل صحيفة «أخبار الأدب» الغرّاء التي كان معظم محرّريها وموظفيها في الصفوف الأولى لثورة يناير، وإذا بهم، بالأمر المباشر، يتحوّلون، في غمضة عين، في عددهم أخيرا من الجريدة بعنوان وحيد بالبنط العريض «الطريق إلى المعرض».

هل تذهب مصر إلى حرب مع إثيوبيا؟

تقادم الخطيب

غير متكرين الحق الإثيوبي في التنمية، نحن متمسكون بالمفاوضات للوصول إلى اتفاق شامل وعادل. هذا هو الخطاب الرسمي للنظام المصري حتى اللحظة، في المقابل، وبالطريقة نفسها، لا تبالي إثيوبيا بهذا الخطاب، وتضع نصب عينيها شيئًا واحدًا: الهيمنة السياسية على نهر النيل والتحكّم بدولتي المصب (مصر والسودان)، معلنة، في تصريحات لمسؤولين فيها، أنّ خطة الملء الثاني مستمرّة ولن تتوقف، وأنّ الجيش الإثيوبي على أهبة الاستعداد لهذا الأمر. اتسم المفاوض الإثيوبي، منذ اللحظة الأولى، بأمرين أساسيين: اللعب على عامل الوقت واستهلاكه لاستكمال بناء السد حتى يصبح أمرا واقعاً، إلى جانب المراوغة واستغلال حسن النية التي أبداها المفاوض المصري. ولا تلام إثيوبيا على ذلك، بل اللوم كله يقع على المفاوض المصري، وفي المقدمة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي وقّع على اتفاق المبادئ الذي كان بأكمله على الأرضية الإثيوبية، واليوم الأمر الذي جعل الجميع يسأل لماذا فعل الرئيس ذلك؟

مع اشتداد الأزمة، وبداية الملء الثاني للسد، نرى أنّ مصر والسودان اتجهتا مجدّداً إلى مجلس الأمن، لاستصدار قرار يلزم إثيوبيا باتفاق ملزم، وهو ما يتوقع عدم نجاحه، ما يعني تضييق الخناق أكثر على القاهرة، ويجعل خيار الحرب هو المتبقي، لكنّه ليس الخيار الأنسب، فيبدو أنّ النظام نفسه يتخوّف من القيام بهذه الخطوة، ما ستكون له تداعياته الكبيرة على أمنه واستقراره، فالنظام المصري، كما هو معروف، يضع أمنه، أولاً، في المرتبة الأولى، مقدماً على أيّ شيء آخر. لكن، إذا تأزم الموقف، لا بدّ من اتخاذ مثل هذه الخطوة. صحيحٌ أنّ خيار الحرب سيكون مكلفاً، فمن المؤكد أن تؤدي الضربة المصرية لسد النهضة إلى نشوب حرب مع إثيوبيا، والتي يبدو أنّ لديها قدرات جوية متطوّرة نسبياً، ظهرت خلال حربها عام 1998 مع إريتريا، إلى جانب استحواذها أخيراً على أنظمة الدفاع الجوي المتقلة الروسية Pantsir-S1. وسيجعل هذا كله هذه الخطوة مكلفة بالنسبة للقاهرة. لكنّ هذا لن يمثل عائقاً كبيراً، كما يتوقع بعضهم أمام القاهرة التي لديها أسلحة متطوّرة، منها طائرات «سوخوي» الروسية و«رافال» الفرنسية، إلا طلبت القاهرة من موسكو حوالي 20 طائرة روسية من طراز Su-35، وهو الأمر الذي هدفت القاهرة من خلاله إلى تجاوز الرفض الأميركي لبيعها طائرات F-15، وإعطائها بدلاً منها المقاتلة F-16 ذات المدى القصير، على الرغم من بيع F-15 إلى إسرائيل والسعودية، ولعلّ القاهرة حاولت تجاوز هذا الرفض الأميركي، على الرغم من تحذيرات مسؤولين في إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، من عقوبات أميركية محتملة، لو أقدمت القاهرة على ذلك، وهو ما لم تعره القاهرة انتباهاً. لكن، يتبقى أمر آخر، وهو الأهم هنا. لكي تقوم مصر بتلك الضربة لا بدّ من أن تستخدم الأراضي السودانية، وبالطبع ستكون لهذا تداعياته على السودان الذي لم يحسم موقفه في تلك المسألة. صحيح أنّ فكرة ضرب السد ليست جديدة، فنظام حسني مبارك كان يعدّ العدة لتوجيه ضربة للسد لو تم إنشاؤه، من خلال قواعد عسكرية في السودان، لكن مع تغير الخريطة السياسية السودانية بعد إطاحة عمر البشير، سعى النظام المصري إلى توسيع اتفاقاته العسكرية مع عدد من الدول الأفريقية، ففي مارس/ آذار الماضي، تم توقيع اتفاق دفاع مع السودان. وفي إبريل/ نيسان الماضي، وقع نائب رئيس المخابرات العسكرية المصرية، اللواء سامح صابر الدجوي، اتفاقية لتبادل المعلومات الاستخباراتية مع أوغندا. وفي الأسبوع الثاني من الشهر نفسه، قام رئيس أركان القوات المسلحة، الفريق محمد فريد حجازي، بتوقيع اتفاقية تعاون دفاعي مع نظيره البوروندي في القاهرة.

ويطرح هذا سؤالاً مهماً: لو ذهبت القاهرة إلى الحرب، ووجهت ضربة عسكرية للسد، هل ستؤيدها الخرطوم أم ستذهب منفردة؟ تتحدّث التصريحات الصادرة من المسؤولين السودانيين عن وجود خيارات سياسية واقتصادية وغيرها يمكن اتّباعها للرد على أديس أبابا، إذا ما استمرّت في التصرف أحادي الجانب وملء السد، من دون الوصول إلى اتفاق ملزم مع دولتي المصبّ، لكن لا حديث عن الخيارات العسكرية، وهذا ما سيجعل المصرية على إثيوبيا قد يؤدّي إلى تفكك إثيوبيا، ما يعني انتشار الإرهاب وهيمنة حركة الشباب الصومالية المدعومة تركياً، كما أنّ ذلك سينعكس على السودان الذي تجمعه حدود مشتركة مع ليبيا، وبالتالي سيؤثر على الوضع الليبي، ما سيفيد الجانب التركي الموجود في ليبيا. وطبعاً من دون الدخول في تفكيك هذه النقاط والرد عليها، يكون السؤال الأهم: إذا كان الأمر كذلك، كما يروج النظام وإعلامه، لماذا لم يضع الرئيس المصري منذ البداية هذه التعقيدات حينما وقع على إعلان المبادئ، وكانت بنوده على الأرضية الإثيوبية بالكامل، أم أنّ النظام أدرك متأخراً، بعد فوات الأوان، أنّ اتفاق المبادئ الذي ذكرت مجلة «فيزويك» أنّ أبو ظبي رعته، بإشراف محمد دحلان، كان خدعة كبرى، المقصود منها توريط مصر ومحاصرتها. بين دعوات الإعلام المصري بالاصطفاف خلف القيادة السياسية، ودعم أي قرار سيتم اتخاذه، تبقى الحقيقة الواحدة أن هذه القيادة هي المسؤولة مسؤولية كاملة عن وصول الموقف إلى هذه المستوى من التعقيد. أيّاً كان موقف النظام المصري أو ردّ فعله، فما يهم في المقام الأول وضع حدّ لتلك العربدة والتعجرف الإثيوبيين من أجل الهيمنة السياسية على مياه النيل، وجعل القرار السياسي المصري مرتهناً بها، وإنهاء وجود هذا السد أو التحكّم فيه بأيّ صورة، فمعنى وجود هذا السد تهديد لوجود مصر وشعبها.

(كاتب مصري في برلين)

> ما يهم في المقام الأول وضع حد لتلك العربدة والتعجرف الإثيوبيين من أجل الهيمنة السياسية علي مياه النيل

القاهرة تفكر مراراً وتكراراً قبل أن تقدم على تلك الخطوة. فلكي تقوم القاهرة بذلك ستحتاج لنشر قوات عسكرية في السودان، لتقوم بضربة جوية لسد النهضة. وإذا لم يتحقق ذلك، ستكون هناك صعوبات تواجه القاهرة. حينها أيضاً لن توجد إمكانية عسكرية أو استراتيجية تؤدي إلى سماح جيبوتي أو إريتريا باستخدام مصر أراضيهما قواعد عسكرية تنطلق منها عملياتها تجاه إثيوبيا من ناحية البحر الأحمر، فالقرار لدى الأولى مرتبطٌ بشدة بالعلاقة مع الولايات المتحدة ودول الخليج التي يساند بعض منها الجانب الإثيوبي، ويدعم سد النهضة، وفي مقدمتهم الإمارات، ولدى الثانية ارتباط بالقوى الغربية الموجودة هناك.

إذاً، دخول مصر في حرب أو توجيه ضربة للسد في الأراضي الإثيوبية يستلزم موافقة الجار السوداني، فعلى الرغم من أنّ لدى الخرطوم أسباباً عدة للغضب من أديس أبابا، لا بدّ من أن تكون هناك عملية إقناع لها، إذ لم يحسم هذا الأمر، وبالتالي ما زال موقفها متذبذباً في المسألة، ولا تعرف من ستميل كفته، على الرغم من الأضرار الكبيرة الواقعة على السودان من الجار الإثيوبي، فإذا كانت مصر متضرّرة من سلوك إثيوبيا في أزمة سد النهضة فقط، فإنّ السودان متضرّر من إثيوبيا جرّاء أزمات عدة، منها سد النهضة والمشكلات الحدودية والتدخل الإثيوبي في شؤونه الداخلية، وإن حدثت الموافقة على استخدام أراضيها فسيكون ذلك من خلال تقديم الجيش المصري الدعم للسودان لمواجهة الجارة الإثيوبية، من خلال تزويد السودان بمعدّات عسكرية لتقليل الفجوة، مع إثيوبيا. والأهم أنّه قد يشمل دعماً جوياً من الطائرات المصرية للقوات السودانية، وقد تمكّن الفوضى الناجمة من هذا السيناريو القوات الجوية المصرية من قصف سد النهضة، لكنّ ذلك كله يبقى مرهوناً بموافقة السودان وحسم موقفه.

بالعودة إلى النظام المصري وما يدور في أروقته، يبدو أنّه يرى خيار الحرب ذا تواقع كبيرة، وقد تهدّد وجوده. لذا أطلق عدداً من أبواقه الإعلامية، تقول إنّ شنّ الحرب

العراق والديمقراطية في زمن المليشيا

عمار السواد

كان محمد حديد، والدُ المعمارية زها حديد، أوّل وزير مالية في العراق الجمهوري. جاء به الضباط، وتحديدا من وجوه الليبرالية الوطنية حينها، لكون جزءا من محاولة لم تكتمل لبناء ديمقراطية بديلة عن الديمقراطية غير المتكاملة في العهد الملكي.

بعد عامين، اختلف حديد مع رفيقه القديم في الحزب الوطني الديمقراطي، كامل الجادرجي، بشأن مدى قدرة نظام يقوده عسكريٌ ومتفرّد بالحكم على صناعة الديمقراطية. اقتنع الثاني أنّ الديمقراطية غيرُ ممكنة مع قاسم، ما استدعى الانسحاب من الحكومة، بينما أصرّ الأول على وجود فرصة، لأن الوقت كان مبكّرا على الحكم سلبا. بقي حديد وعارض الجادرجي الحكم.

لم تتحقق الديمقراطية، لعوامل عديدة. الطموحُ الشخصي لعبد الكريم قاسم، والمطامعُ الإيديولوجية لجمال عبد الناصر لعبا دوراً حاسما في ذلك. ظلّ العراق في حكم عسكريٍّ حتى صعود صدّام حسين إلى سدّة الرئاسة. لم يكن الرجلُ عسكرياً قط، بل أعطى نفسه صبغة عسكرية برتبة «مُهيب» غير الموجودة في التاريخ العسكري للجيوش، انتقل الحُكم من كونه عسكرياً إلى عائلي وأمني، غير أن الجانبين، العسكري والعائلي، في المعادلة ليسا الوجهين الوحيدين للحكاية. مع بدايات الجمهورية، ظهرتْ المليشيا واستمرّت متناسلة. ببروز دور الشموليات، الشيوعية والبعث، ولدت رغبةٌ في تنفيذ القانون عبر شريعة الحزب. ولدت أوّل مليشيا عراقية، هي المقاومة الشعبية التابعة للحزب الشيوعي.

تورّطت المليشيا بفداحة الدماء، وظل شعارها «ماكو (ليس هناك) مؤامرة اتصير (الحال) (السحل بالحبال) موجوده» مرعباً للخصوم. انقلب قاسمٌ على الشيوعيين بعد أن وضعوه أكثر من مرة أمام مشهد دموي، فجمّد نشاطهم وملياشهم، لكنه لم يلاحقهم قضائيا. عدم ملاحقتهم عُنت لا ديمقراطية، ولا حكم قائما على القانون. أصبح عندها رأيُ محمد حديد بوجود الأمل خطأ. لم يكن هناك أمل.

انتهى عام 1963 عهدُ قاسم، جاء البعثيون، فأسّسوا مليشيا بديلة هي الحرس القومي، أوغلت كذلك بالدماء، بل بجرائم أشد فداحة، إلى درجة القول، بحسب ما نقله حنا بطاطو في كتابه «العراق» عن بعض المصادر أن عدد القتلى إثر انقلاب 8 شباط بلغ خمسة الاف شخص. ذكر هنا أن أبي، وهو بكرّر الرواية، أنه حين كان في الثالثة عشرة من العمر، وبعد أنْ أنهى عبد السلام عارف، رئيسُ الجمهورية وقتها، نفوذ الحرس القومي وفتح سجون المليشيا، ذهب أبي إلى أحد تلك السجون، ليرى ثدي امرأة مثبتا بمسمار على الحائط من أشكال الإعدام أو التعذيب.

تواصلت المليشيا التابعة للسلطة لاحقاً. مع صعود «البعث» الثاني عام 1968، ظهرت جماعات سرّية مثل جهاز حنين ثم الجيش الشعبي في ثمانينيات القرن الماضي، وأخيراً فدائيو صدام في التسعينيات. وليس مصادفةً أنّ تنظيم القاعدة وجيش المهدي ما بعد 2003 ارتدت عناصرُهما اللونَ الأسود ذاته الذي لبسه عناصرُ فدائيي صدام. هي لحظة الاستمرار اعتماداً على المروية الدينية المتخمة بالحديث عن الرايات السود. بدأ عندها تاريخٌ جديدٌ من المليشيات المناوئة للسلطة أو المتحالفة معها. وبالطبع، ليس التاريخ الميليشياوي جمهورياً فقط، وليس دينيا فقط، لأن العشيرة المسلّحة هي نسخة أخرى من التسليح الخارج عن سياق الدولة. العشيرة أو العشائر موجودة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1920، بحيث اشتكى الملك فيصل الأول من أن سلاح الجيش أقل بكثير من سلاح القبائل.

العشائر علامة فارقة لطبيعة الأمور، فعندما أسقط نظام ديكتاتوري، بطريقة تراجيدية ومن الخارج تحديداً، سقط بذلك نظامٌ أفرغ بلاده من كل البدائل المتمدّنة. كان العراق فارغاً من قوى الطبقتين، الوسطى والمتوسطة، لا وجود لها إلا كأفراد يعيشون في مناف بعيدة. البلدان المفرغة من تلك القوى تعود، وقت انهيار السلطة القوية، إلى القوى الطبيعية أو التقليدية. في الحالة العراقية، لعب الانتماء العشائري وتديّن البائسين دوراً فاصلا في رسم الملامح اللاحقة. هذان تعزّزا في تسعينيات القرن الماضي، بفعل سياسات الرئيس العراقي الأسبق صدّام حسين، نفسه. في زمن الحصار شُجّعت العشائرية، وأطلق على بعض شيوخها الجدد مصطلح «شيوخ التسعين»، وشُجّع التديّن من خلال ما أطلق عليها اسم «الحملة الإيمانية»، وإعطاء امتيازات في سياسات الضريبة لمن يبني مسجداً فضلا عن السماح للمرجع محمد الصدر، والد مقتدى الصدر، بممارسة نشاطاته الدينية الشعبية قبل أنْ ينقلب عليه.

لذا ارتبط 2003 بتلك المعطيات. الديمقراطية كمصطلح متعلقة بتلك السنة، وهي أمام الإرث الثقيل، الفاعلان طبعا، المليشيا ليست العقبةَ الوحيدة أمام التحوّل إلى الديمقراطية. هناك العجز عن التعامل مع الديمقراطية كبنية يدعم بعضها الآخر، وليس كصناديق اقتراع مجرّدة من حقوق الإنسان والحريات وبقية عناصرها. هناك أيضا العقيدة المجتمعية غير المؤهلة أصلا للحرية، فضلا عن أنّ الديمقراطية جاءت إلى العراق مع القنابل، فلا يمكن فعلُ كثير مع هذه الشروط، غير أن هذه العوامل تبقى ثانوية أمام العقبة الكبرى، وهي وجود سلاح موجّه لصناعة الإكراهات.

لم تتحقق فرصة التغيير ليس لأنها غير ممكنة، بل لأن البنادق موجّهة إلى الخيارات المختلفة، وهي أيضا موجّهة إلى بعضها كي تبقى الأرضية غير مؤهلة. انتخابات عام 2018 كشفت عن ذلك، فعناوينها الفائزون هم المسلحون. كتلة سائرون بقيادة مقتدى الصدر وكتلة الفتح بقيادة الحشد الشعبي. الجامعتان الآن تسعيان إلى تكرار التجربة، اعتماداً على تقاسم النفوذ، جغرافياً وسياسياً. البلاد كانت مستعدّة لهذا الخصب، لتصبح بعد عام 2011، وهو موعد انسحاب القوات الأميركية، كثيرة. لعب رئيسُ الوزراء الأسبق، نوري المالكي، الدورَ المركزي في تقوية التآسل. ساعد مليشيات، مثل عصائب أهل الحق، على الظهور. كما دعم قوةَ العشائر ونفوذها عبر إجراءاتٍ هادفةً إلى حماية كرسيّه، لم يرَ مغادرةَ منصب رئاسة الوزراء، وشعار دولة القانون الذي رفعه أفرغه تماما من معانيه بسياساته الداعمة للانساط غير الخاضعة للدولة، بل المتناشرة معها. ليكمل ذلك كله عام 2014 بقرار تشكيل «الحشد الشعبي» الذي بات القوة العسكرية المنافسة للجيش نفسه.

حسمت الذهنيةُ الميليشياوية صورة الحكم، راسمةً صورة الديمقراطية بكتلة خرساء تدلّ على صندوق اقتراع. لم تكن الديمقراطية سوى صناديق انتخاب مكتوب عليها «انتخب» أو «العراق ينتخب». لكن العراق المنتخب ليس منتخبا. إكراهات عديدة شدّت على عقول الناس وحياتهم، عدا عن ذلك هناك مناطق نفوذ متناحرة قادرة على استبدال الأصوات بدون أن يدرك أحدٌ ذلك، وإن أدرك فلا سلطان لأحد في يغيّر شيئا. طبعا، المليشيا ليست العقبةَ الوحيدة أمام التحوّل إلى الديمقراطية. هناك العجز عن التعامل مع الديمقراطية كبنية يدعم بعضها الآخر، وليس كصناديق اقتراع مجرّدة من حقوق الإنسان والحريات وبقية عناصرها. هناك أيضا العقيدة المجتمعية غير المؤهلة أصلا للحرية، فضلا عن أنّ الديمقراطية جاءت إلى العراق مع القنابل، فلا يمكن فعلُ كثير مع هذه الشروط، غير أن هذه العوامل تبقى ثانوية أمام العقبة الكبرى، وهي وجود سلاح موجّه لصناعة الإكراهات.

لم تتحقق فرصة التغيير ليس لأنها غير ممكنة، بل لأن البنادق موجّهة إلى الخيارات المختلفة، وهي أيضا موجّهة إلى بعضها كي تبقى الأرضية غير مؤهلة. انتخابات عام 2018 كشفت عن ذلك، فعناوينها الفائزون هم المسلحون. كتلة سائرون بقيادة مقتدى الصدر وكتلة الفتح بقيادة الحشد الشعبي. الجامعتان الآن تسعيان إلى تكرار التجربة، اعتماداً على تقاسم النفوذ، جغرافياً وسياسياً. خصوصا أن الاحتجاجات مستمرةٌ تصفيةً ناشطيها بسلاح يعرفه الجميع ويجهله القانونُ، لأن المليشيا في العراق قانونٌ أو القانون.

(إعلامي عراقي في لندن)

> ليس التاريخ الميليشياوي جمهوريا فقط، وليس دينيا فقط، لان العشيرة المسلّحة هي نسخة أخرى من التسليح الخارج عن سياق الدولة

في أسباب الانتكاسة السياسية الليبية

بشار نرش

بعد فشل جولة ملتقى الحوار السياسي الليبي، الأسبوع الحالي في جنيف، والتي خصصت لإقرار قاعدة دستورية تُبنى عليها الانتخابات البرلمانية والرئاسية الليبية المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، دخل المسار السياسي الليبي، بعد مرحلة الانفراج الماضية، نفقَ التعقيد السياسي من جديد، بعد التباين الواضح في وجهات النظر بين أعضاء الملتقى، أدّى إلى تعالي الأصوات وتقاذف الاتهامات بين الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي الليبي، خوفاً من العودة إلى نقطة الصفر، في حال عدم التمكّن من التوصّل إلى تفاهمات سياسية نهائية تُرضي الأطراف الليبية المتصارعة، وتنال مباركةَ القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة الليبية، فما عكسته مداولات الجولة الأخيرة من الملتقى، وما نتج عنها من تباين واضح في وجهات النظر بين أعضائه، سبب انتكاسة سياسية مقلقة داخلياً، وإلى حدٍّ ما خارجياً، يمكن إرجاعها إلى مجموعة من الأسباب، منها ما يتعلّق بالقوى السياسية الليبية المشاركة في الملتقى، ومنها ما يتعلّق بالقوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة الليبية، ومنها ما يتعلّق ببعثة الأمم المتحدة.

من جهةٍ، يمكن القول إنّ عدم التوازن في التمثيل السياسي والمجتمعي في قائمة الملتقى التي تضم 75 شخصية ليبية، واستبعاد بعض الشخصيات الوطنية الفاعلة، بمثل أحد أهم أسباب هذه الانتكاسة، وقد مثل هذا الأمر بالذات انتقادا كثيرا من قبل قوى ليبية وليبيين عديدين اعترضوا على المعايير المعتمدة من البعثة الأممية لاختيار ممثلين عن الأطراف والمكونات والتيارات المشاركة في مسار جنيف للحل السياسي، ورأوا فيه تحيّزاً من البعثة لبعض القوى الداخلية الفاعلة في الأزمة. ويدرك متتبع المشهد السياسي الليبي منذ إسقاط معمر القذافي أنّ ما هو إلا قليل من «المنافكات السياسية» و«لعبة مصالح» التي يبرز فيها دور «المال السياسي» والولاءات للخارج، كأحد المحرّكات الأساسية في اللقاءات والتحرّكات السياسية الليبية من دون إقامة أي اعتبار لمصلحة الدولة، أو لمعاناة الليبيين، ما تجلّى بوضوح في مداولات الملتقى السياسي، والتي برزت فيها ثلاثة تيارات أساسية، حمل فيها كل تيار تصوّراً خاصاً به، فيما يتعلق بالقاعدة الدستورية بما يتناسب مع مصلحته الجهوية أو القبلية أو الأيديولوجية، أو حتى مصلحة الطرف الخارجي المرتبط معه، فكل فريق من فرقاء الأزمة الليبية دخل الملتقى بشروط مسبقة، تعبّر عن الجهات والأجندات التي تقف وراءه.

يضاف إلى ذلك إدارة البعثة الأممية المرتبكة للاجتماع، ومحاولتها توريط المجتمعين في جنيف في شروط الترشح للرئاسة، في تبنّيها مقترحاً لممثلين عن القيادة العامة التابعة لخليفة حفتر يقضي بالذهاب إلى انتخابات رئاسية مباشرة على أن يسمح لأعضاء المؤسسة العسكرية بالترشح للرئاسة، من دون الاستقالة، بخلاف ما جاء في مقترح برلين 1 و2 واتفاقها على خريطة الطريق الحالية بالحل السياسي للأزمة في ليبيا وبالتالي، رأى محللون ومتابعون كثيرون أن البعثة لم تكن على قدر عالٍ من عدم السيولة والحيادية في إدارتها الملتقى، بعد تبنّيها طروحات تسعى إلى تفصيل القاعدة الدستورية بما يتناسب مع بعض الشخصيات والأسماء الليبية الإشكالية، كاللواء خليفة حفتر الذي يرفض التنازل عن جنسيته الأميركية، وعن برتّله العسكرية مقابل الترشح للرئاسة، وسيف الإسلام القذافي المطلوب من المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن القول إنّ عدم توفر الإجماع الإقليمي والدولي في قضية الحل السياسي للأزمة الليبية، وتضارب مصالح الدول الراعية لها، واستغلال ليبيا ورقةً في لعبة التوازنات، يمثل كذلك أحد أهم أسباب هذه الانتكاسة، فالصورة الرائجة بوجود إجماع إقليمي ودولي للحل السياسي في ليبيا ليست صحيحة، فهي صورةٌ خادعة ظاهرها الحل، وباطنها بقاء الوضع على ما هو عليه.

لذا يمكن القول إنّ ما تأسس على ارتباك المواقف بسبب تناقض المصالح لا يمكن أن يؤدّي إلى ثبات الرؤية في تشكيل الحلول الملائمة، فاجتماع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة الليبية في برلين 1 و2 واتفاقها على خريطة الطريق الحالية بالحل السياسي للأزمة في ليبيا غير كافٍ وحده، فهذه القوى لم تحدّد البيات معينة، أو وسائل عملية لتنفيذ بنود خريطة الطريق وإنهاء الأزمة، كما أنّ هناك قوى شاركت في المؤتمر لا تزال تعمل على محاولة الاستثمار في استمرار الأزمة الليبية، بغرض تحقيق المكاسب من خلال تأجيج الحروب والاصطفافات المناطقية والجهوية والأيديولوجية.

(كاتب سوري)

> قوى شاركت في المؤتمر تعمل على محاولة الاستثمار في استمرار الأزمة الليبية

الصحافي ليس ضحية دائماً

ياسر أبو هلالة

قدّم صحافيون كثيرون تضحياتٍ كبرى، رسمت صورة نمطية للصحافي البطل أو الضحية، فهو يضحّي بحريته أو بحياته ومكاسبه للوصول إلى المعلومة وإيصالها إلى الجمهور. كرّست السينما الأميركية هذه النظرة، مثل أفلامها عن فضيحة ووتر غيت وأوراق البنتاغون، ولا تقتصر فيهما البطولة على الصحافي المغامر الجريء، بل تمتد أيضا إلى الناشر الذي يقدّم قيم الصحافة في النزاهة والاستقلالية والجرأة على هدف الشركة في تحقيق الأرباح.

فيلم «ريتشارد جويل»، المستند إلى قصةٍ واقعيةٍ، وثقها كتاب «المشتبه به»، يقدّم صورة أخرى للصحافي، وهي واقعية قبيحة، لا تنفي وجود الصورة النمطية الجميلة. الصحافية تدمّر حياة بطل، وهو الحارس ريتشارد جويل، الذي تمكّن من إنقاذ حياة أميركيين عندما اكتشف قنبلة قبل انفجارها. وفي مقابل شجاعة الحارس البدين وطيبته، ومهنيته، يقدّم الفيلم صورة قبيحة للصحافية الانتهازية التي تستغل جمالها وجسدها للتسلق المهني، بعيدا عن القيم والأخلاق والإنسانية. تتمكّن الصحافية الحسناء، من إغواء ضابط مكتب الاتحاد الفيدرالي (إف بي آي)، الذي لم يصمد أمام سطوة جمالها، وتتمكّن من الحصول على «شبهة» قيد الت

نزار بنات شهيد حرّية مجتزأة

دلال البزري

تكاد قصة الشهيد نزار بنات تكون تقليدية. ناشط من الخليل، له مواقف سلبية من اتفاقيات السلام مع إسرائيل. توازيها مواقف بالغة البذاءة والفظاظة تجاه كل ما يتعلق بالثورة السورية وأصحابها، وبدول عربية من خارج محور الممانعة. وبحبّ شديد لبشار والأسد وجيشه ولحسن نصر الله. وفي المقابل، كراهية لا تقلّ حدّة تجاه إسرائيل، وتجاه السلطة الفلسطينية «حاكمة» الضفة الغربية. أخيراً، قام بما هو أخطر من إطلاق الرصاص: فضحَ صفقة اللقاح الفاسد التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل. فما كان من «زوّار الفجر»، أجهزة الأمن التابعة لهذه الأخيرة، إلا أن اعتقلته من بيته في منتصف الليل، وردتّه إلى أهله مقتولاً، وعلى جثته آثار تعذيب شديد.

المواقع التبادلية والإعلامية كلها استنكرت هذه الجريمة، التي لم تتجشّم السلطة الفلسطينية عناء إخفاء أدلتها. ومن بين المستنكرين سوريون معارضون لنظام بشار الأسد. وهذه إشارة إلى أن هؤلاء لم يكونوا كما يُزعم، واضعين القضية الفلسطينية على الرفّ، متناسين آلام أصحابها الطويلة. المهم أنه بعيد ذلك بقليل اكتشف واحد من هؤلاء المعارضين شرائط يوتيوب تعود إلى نزار بنات، منها قديم وآخر حديث، وكلها تحتوي على العبارات المعيبة إياها. وانتشرت الشرائط على الشبكة، فانقلبت الحالة، من تعزيةٍ وحزنٍ إلى شماتة بمقتله، وما هنالك من تعبيرات الحنق والندم من الترحّم عليه.

وتبعها ذاك السجال العنيف بين أحرار يناهضون إسرائيل، والسلطة الفلسطينيةَ المطواعة، وأحرار آخرين يناهضون النظام الأسدي، وداعميه من دول ومن مليشيات.

هكذا، ومن دون سابق تصوّر، عادت المقارنة تفرض نفسها بين السلطة الفلسطينية والنظام الإسرائيلي، من جهة، وبين نظام بشار الأسد، من جهة ثانية. الأولى، السلطة الفلسطينية، التي تشبه غيرها من السلطات العربية: فاسدة، قمعية، مذعنة، تحاصُصية، أنشط أجهزتها هي الأمنية. تعتقل، تعذّب، وأحياناً حتى الموت، وتصْدر بعد ذلك بيانات «القيد ضد مجهول»، و«نتيجة إهمال طبي». والثانية إسرائيل، لا تكتفي باحتلالها فلسطين، إنما تستوطن في المزيد منها، تهجّر، تعتقل، تسجن، تطلق الرصاص، تنتهك الحرمات والمحرمات، تصادر الممتلكات. فإذا قارنّا بين هذه المجموعة، وبين نظام بشار الأسد، فإنّ الأخير لا يقلّ ديناميكية في القتل الجماعي، والاعتقال والتعذيب، والتهجير، والإفقار، ومصادرة الممتلكات، لا بل إذا اهتممتَ بالنِسَب والأعداد، فيمكن تلخيصها بأنّ الملايين الذين قتلهم بشار، وعذّبهم وسرقهم وهجّرهم، بالكيميائي أو بالبراميل المتفجرة أو بالغارات والمذابح، هم بحر في نقطة ضحايا إسرائيل وأجهزة أبو مازن الأمنية. هذه المقارنة ليست جديدة، لكنّها تفرض نفسها كلما تحصل واقعةٌ من تلك الوقائع المثيرة لهذا النوع من الجدَل الانقسامي، وعمره من عمر تجلّي المشروع الإيراني في المشرق العربي.

منذ عشرين سنة ونحن نكرّر عناوين هذا الجدل، مع تطويراتٍ يفرضها الحدث، فأصبحت له خطوط حمراء، ثابتة، وعناوين، ولغة وكلمات.. كلها واضحة ومرسومة رسمةً تكاد تكون رياضية، فبدا المشهد «الثقافي - السياسي» العربي، المشرقي بالذات، كأن معركةً داخليةً كبرى تطْحنه، تشتّت طاقاته... بين محورين: الأول ضد إسرائيل، وضد السلطة، طالب للحرية، بصدق، كما يجب ان نفترض عند الجميع، إلا القادة. لكنّه، في المقابل، مرحِّب ببشار الأسد، ينتشي لجرائمه وما إلى ذلك، على أساس أن بشار «محارب لإسرائيل».

ومن الأعراض الجانبية لهذا الانقسام أن القضية الفلسطينية عند المناهضين لهذا المحور، المناهضين لنظام بشار الأسد، باتت ثانوية، وأحياناً ملغاة من الذهن. مع أن الحرية لا تتجزأ، كما يقول جميع طالبيها. وبالتوازي، الذين يقفون على النقيض، تجدهم متجاهلين جرائم بشار، مشجّعين عليها بعباراتٍ خبيثةٍ أو صريحة. وهم بذلك لا يخرجون عن تقاليد اتّبعتها القوى الديموقراطية الحرّة الغربية التي سيطرت على المشرق، والتي رأت، من منطلقات مصلحية «جيوستراتيجية»، أن ممارستها واعتناقها الحرية ودفاعها عنها في عقر دارها لا تسري، بالضرورة، على الشعوب التي استطاعت أن تسيطر عليها وتقرّر مصيرها. إنما العكس تماماً، ينطبق عليها الاحتلال والقتل والنهب. أي عكس الحرية التي تسْتشْرس تلك القوى للدفاع عنها في ديارها.

ونحن ورثنا هذه المعضلة التناقضية، ومن زمان. ومن نظيراتها، تلك المواقف التي كانت تصدر عن شعراء، أو كتّاب، أو محازبين، في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته وبعض تسعينياته، والقاضية بـ«نضالهم» من أجل الحرية السياسية والثقافية. معتمِدين على أنظمةٍ ديكتاتوريةٍ معادية للنظام الذي «يناضلون» ضده، لا يقلّ تسلّطاً عنه واعتباطاً.. فترى الواحد منهم، مثلاً، من دعاة الحرية المناهضين لحافظ الأسد، فيما هو مدعومٌ من صدّام حسين، ويسكن في بحبوحته. والعكس تماماً أيضاً، معارضٌ لصدام يدعمه حافظ الأسد أو معمر القذافي.. إلى ما هنالك من «حالات» ذاعَ صيتها في المنطقة وقتها.

كثيرون من أصحاب المواقف المتناقضة يسكتون بعد نقاش مضن وصاخب، فيلوذون إلى توقع، أو رجاء، بأن خصمهم غلطان.. لن يبقى على ما هو عليه، وسوف يغيّر رأيه مع الوقت والتجربة أو أي دافع آخر. لكنّ الواقع أن هذا الانقسام مكتوبٌ له حياة طويلة، حتى لو هدأ قليلاً. يعتمد على تراثٍ مشرقي، وربما إنساني، تراثٍ يمنح الانقسام سرّ الوجود والحياة. تحييه الحروب، صاحبة الفضل في تكوين غنائم هذا الانقسام، وأثريائه الجُدُد.

ولأن هذا الانقسام منطلقٌ من معيوش مختلف، في بقعة جغرافية لها أعباؤها وقيودها وضغوطها، وبالتالي دفاعاتها. ولأن هذا المعيوش يقتصر على حيٍّ أو طائفة أو وطنٍ مسلوب بأكمله، فإن التخلص من عبء كل «مادياته» يتطلب درجةً عاليةً من التجريد والموضوعية، يفتقر إليها من يعيش ظروفاً قصوى.

لذلك، لن يختفي هذا الانقسام. قد يدوم، وقد يتفرّع عنه انقسام من نوع آخر، أو انقسامات. قد تخفّ حدّته في أوقات السلم. لكنّه الآن في عزّه، ونحن محاطون بحروبٍ ومشاريع حروب احتمال حروب، حروبٍ صغيرة كبيرة، ذات ألوانٍ لا تُحصى من «الظروف القصوى» هذه: جوع قمع تهجير قتل إفقار سرقة.. وتلك حروب أنظمةٍ عاتية على شعوبها، وعلى شعبٍ احتُلت أرضه. ولا بد، بالتالي، أن تكون البُروباغندا عالية الصوت، مستنفَرة، عاملة بكامل طاقتها.

الترحّم على نزار بنات واجب. كان طالباً مخلصاً للحرية. لكنّه اكتفى بحريةٍ مجتزأة، بنصيبٍ محدود منها. وقد دفع حياته ثمناً لهذا القَدَر منها.

(كاتبة لبنانية)

> الترحّم على نزار بنات واجب. كان طالباً مخلصاً للحرية. لكنّه اكتفى بحرية مجتزأة، بنصيبٍ محدودٍ منها

المغرب ونهاية دورة سياسية

كمال عبد اللطيف

أصدر مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، منتصف الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، التقرير الاستراتيجي المغربي الثاني عشر، وهو يغطي سنوات 2019 - 2021. صدر الأول سنة 1995، وخلال ربع قرن، واصل المركز إصداره بصِيغ مُتعدِّدة، مُحاولاً مواكبة مجمل التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفها المغرب. تزامن انتظامه في الصدور مع بدايات العهد الجديد، نهاية القرن الماضي. يرأس المركز ويديره أستاذ العلوم السياسية في جامعة «محمد الخامس» بالرباط، عبد الله ساعف. ويضم باحثين يحقّقون، بأنشطتهم المُتعدِّدة ومنجزاتهم في التقرير، ما يُعَزِّز بعض دوائر البحث الاجتماعي والسياسي في المغرب.

يستوعب التقرير ما يقرب من 50 ورقة (في حدود 700 صفحة). وهو مُقَسَّم إلى محورين كبيرين، المغرب في العلاقات الدولية، والمغرب في تحوُّلاته. يشمل الأول أوراقاً تُغَطّي أهم علاقات المغرب الدولية، علاقته بالقِوَى الكبرى، الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين، ثم المغرب وأوروبا. ويتوقف التقرير أيضاً، أمام علاقة المغرب بالدول العربية، وعلاقته بأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. وينصبّ المحور الثاني على بحث الأوضاع والتحوّلات الجارية في المغرب، ويركّب مباحث فرعية في المؤسسات وفي الفاعلين، ليقترب من السياسات العمومية، ويتوقف أمام قطاعات منها. يصعب اختزال تفاصيل الأوراق وكيفيات رصدها للتحولات الجارية، في علاقتها بمستويات الصراع السياسي والاجتماعي، الناشئ والمتطوِّر داخل المجتمع ومؤسساته، إلّا أنّ المشرف على إعداده أنجز، في مقدمته العامة، قراءة تركيبية لأهم محاوره وأوراقه، وتوقّف أمام أهم التحولات التي عرفتها بنية النظام السياسي، وبنية التشكيلة السياسية والاجتماعية المتحرّكة والفاعلة، خلال السنوات التي عمل على رصد جوانب من أبعادها. يتوقّف التقرير أمام مُحَصِّلَة السنوات الثلاث الأخيرة. يترك التفاصيل، ويرسم المعالم الكبرى للتحوُّلات الحاصلة في الديناميات السياسية المتفاعلة، في قلب المجتمع ومؤسّساته ونُخَبه. إنّه يركّب التفاصيل في مجموعة من القضايا، ولا يتردَّد في وصف ما يجري أمامه من وقائع وأحداث بالهجانة، إلّا أنّ هذا الوصف في نظره ليس ثابتاً أو نهائياً، ففي الأوضاع الهجينة في الدولة والمجتمع، يحصل كثير من المَدّ والجَزْر...

وضع المشرف على التقرير يده على ما سَمَّاه نهاية دورة سياسية، مشيراً إلى أنّ العهد الجديد أكمل عقدين، تحققت فيهما تحوّلات مَسَّت النظام السياسي وآليات عمله، كما مَسَّت مختلف الفاعلين من مؤسساتٍ وأحزاب ونُخَب. وأنه واجه التحوُّلات الناتجة عنْ هبوب رياح الربيع العربي، وترتَّب عن ذلك دستور 2011 وجملة من الإصلاحات التي لامَسَت كثيراً من أوجُه العطب في المجتمع، إلّا أنّ ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية اليوم يشير إلى أنّنا في نهاية دورة سياسية. وقد اعتبر أنّ دعوة الملك محمد السادس، أخيراً، المرتبطة بالتفكير في نموذج تنموي جديد، تفيد بأنّ النموذج القائم استنفد كلّ إمكاناته، فنحن اليوم نعيش نهاية دورة سياسية، ليس في الاقتصاد وحده، بل في السياسة والمجتمع أيضاً. تحاول السطور التالية التوقّف أمام بعض خلاصات التقرير ونتائجه، كما تجلت في المشهد السياسي وفي الحركة الاجتماعية، لتبرز في النهاية الدلالات العامة لنهاية دورة سياسية. نتوقّف، في البداية، أمام خريطة الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، فنجد أنفسنا أمام معارضةٍ جديدة، تواجه قضايا سياسية وأخرى دينية، وثالثة اقتصادية وثقافية، معارضة تنتقد المؤسسات والممارسات داخل السلطة، وتدافع عن ضرورة الإعلاء من قيمة المرأة ودورها في المجتمع، كما تدافع عن الحقوق الفردية، وتدعو إلى جملةٍ من التدابير الاقتصادية والثقافية واللغوية. يوضح التقديم خريطة الأحزاب السياسية، ويبرز مآلات اليسار المغربي وشبكاته الجديدة، وكذا أجنحته ذات الصلة بأحزاب اليسار المؤسساتي، وحركة 20 فبراير وامتداداتها. ثم يشير إلى أنوية اليسار الرقمي، والأنوية المنخرطة في بعض منظمات المجتمع المدني. لينتقل إلى الإسلام السياسي، فيعدِّد أسماء أبرز تياراته، «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية» وحركة التوحيد والإصلاح، والبديل الحضاري، والتيارات السلفية. ولا يغفل الأحزاب الليبرالية والمحافظة وأحزاب الإدارة. وضمن هذا المشهد الحزبي المتعدِّد، يشير إلى جماعات سياسية أخرى، ترتبط بالجالية المغربية في الخارج، وتضم نشطاء حقوق الإنسان، ومناضلي الحقوق اللغوية والثقافية، ثم نشطاء الشبكات الرقمية .. وعلى الرغم مما يبدو من تشتت وتنوُّع وعدم تجانس في مكوِّنات هذا المشهد، إلا أن النقاشات التي تستوعبها منصّاته المتحرّكة والمتطوِّرة، في قضايا المجتمع والثقافة وبنيات السلطة، تُؤشّر إلى بدايات حصول تحوّلات هامة في الوعي السياسي العام.

لا يكتفي الرصد في التقرير بتشخيص مظاهر التحوّل السياسي، بل يشير أيضاً إلى عمليات استقطاب جارية وسط النخب، من أجل بناء مجموعات جديدة. وهو يقيم تقابلاً بين أحزاب الإسلام السياسي واليسار المغربي وتنظيماتهما، ليوضح أنّ بعض قوة الإسلاميين المفترضة لا يمكن أن تُفهم إلّا في سياق تشرذم اليسار المغربي وتراجعه. وبالطريقة نفسها، يوضح أدوار منظمات المجتمع المدني، فيشير إلى أنّ مختلف المزايا التي منح دستور 2011 لهذه المؤسسات، والمتمثلة في التداول والتشارك، لا نجد لها أيّ أثرٍ في الواقع.

(كاتب وأكاديمي مغربي)

> نهاية دورة استمرت عشرين عاماً، من المرجّح أنّها تهيئ لمرحلة مقبلة ملامحها في طور التشكّل

ثلاث دول تصنع مستقبلنا

حلمي الأسمر

تكتظ المنطقة العربية بكياناتٍ تحمل كل منها تجاوزاً وصف «دولة»، غير أن هناك ثلاثة كيانات يحقّ لها أن تحمل «اللقب» بجدارة، وهي تركيا وإيران، إضافة إلى كيان العدوان «إسرائيل». وليست المقالة بصدد الانتقاص من قيمة أي كيان خارج هذا الثالوث، غير أن «تعسّف» الكاتب بهذا التقسيم له علاقة بمدى تأثير الثالوث وتأثره وحجمهما في المنطقة، وقدرته على صياغة حاضرها ومستقبلها. في المعيار المطلق، هناك كياناتٌ لديها القابلية لأن تكون تابعة لقوة ما، ولا تقوم لها قائمةٌ إلا إذا اتكأت على غيرها، وهناك كياناتٌ لديها من الإمكانات كي تقوم بذاتها، بل تؤثر في غيرها، وتتدخل في رسم «أقدار» هذا الغير، مع فارق في قدرات كلٍّ منها، لهذا يباح لنا أن نركّب هذا المركب الصعب في «التصنيف» لغاياتٍ ستتضح في ثنايا هذه السطور.

المحطة الأولى مع «إسرائيل»، كياناً له نفوذ يفوق حجمه بكثير، فهو وإن كان يعتمد في قوته على منظومة دولية معقدة وعريضة تجعله قادراً على التأثير الكبير في مجمل الإقليم، إلا أنه يتوفر على قوةٍ ذاتيةٍ حقيقيةٍ مكّنته من تسجيل أرقام لافتة في التفوق التقني والعسكري والسياسي، فضلاً عن «ميزة» كبرى، حيازته على «مستودع» هائل من الشر الذي لا يقتصر على كونه رابضاً على صدر الشعب الفلسطيني منذ ما يقرب من القرن، بل لكونه أيضاً مركزاً لتفريخ المافيا وعصابات القتل وتصدير المرتزقة، والعبث باقتصادات كثيرين من سكان الكرة الأرضية، عبر أذرع أخطبوطية قليل منها ظاهر وكثير مختفٍ في سلسلة نشاطات دولية سرّية، يعلمها كل من له علاقة بالتاريخ غير الظاهر وغير المرئي للبشر، خلال القرن الأخير، فهو مركز لصناعة الموت، ما ظهر منه وما بطن. ويجد في هذا دعماً غير محدود من قوى دولية، باعتباره وكيلاً عنها لإنهاك الشرق وإفساد حياة سكانه، وتمييع كياناته، ودعم كل من يبطش بشعبه من منظومة الحكّام، ومدّهم بكل وسائل التقنية الحديثة للسيطرة على مقدّرات البلاد والعباد، وربطهم بأسلاك شائكة من المصالح «المشتركة» تجعل من الصعب على أي «زعيم» من خارج الثالوث إياه، التفكير أو التصرّف خارج «صندوق» الكيان!

الوقفة الثانية مع تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو). هذه الدولة التي كانت قبل نحو عقدين على هامش الحدث الرئيس في المنطقة، غارقة في سلسلة من مغامرات العسكر وتحكّمهم المطلق في مصير الشعب ومقدّراته، عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية والطغيان المقونن، مع ما رافق هذا من انهيار اقتصادي وسياسي واجتماعي، وربط «الدولة» بماكينة القوى العظمى المتنفذة، ما أخرج البلاد من دائرة التأثير إلى التأثر. قبل عقدين، كانت البلاد محض «كيان»، شأن الكيانات خارج الثالوث إياه. ولم يكن ذلك الكيان حينذاك على «قائمة الاستهداف» الدولي، والمناكفة الممنهجة، لأنه باختصار كان جزءاً من «منظومتهم»، ولا تأثير لها حقيقياً في صناعة أقدار المنطقة، فما الذي تغير؟ ولم تحوّلت تركيا من كيان داجن مطيع إلى دولةٍ شبه «مارقة»، أو قل متمرّدة على مشيئة صنّاع القرار الدولي؟

السر في هذا هو ما قام به رجلٌ خارقٌ غرّد خارج سرب التبعية، وأحدث ثورة بالمعنى الحقيقي، وتمرّد على ما كتب عليه وعلى أعضاء نادي الرئاسة في منطقتنا، فحجز مقعداً في مقاعد «الثالوث» إياه. وبتحديد أكثر، ليس ما فعله أردوغان من «منكرات» تستدعي «المساءلة» خاصاً فقط بما حققه من نهضةٍ اقتصاديةٍ وعسكريةٍ فقط، بل لأنه، بحسب تعبير أحدهم، أسقط الجمهورية الأتاتوركية تماماً، من غير أن يُحطّم تماثيل أتاتورك، أو يُعلن صراحةً الخروج على مبادئ جمهوريته، لكنه منع عنها الهواء والماء، حتى ماتت، بعد أن جرَّدها شيئاً فشيئاً من كل مضامينها، فتحوّلت من نهج مستبد، أحادي الرؤية، حاكم للواقع، ومتحكّم فيه، إلى مجرّد حقبة تاريخية، وماضٍ يتغنّى به الأتراك. استبدل أردوغان العلمانية الأتاتوركية والبديل الحضاري، والتيارات السلفية. ولا يغفل الأحزاب الليبرالية والمحافظة وأحزاب الإدارة. وضمن هذا المشهد الحزبي المتعدِّد، يشير إلى جماعات سياسية أخرى، ترتبط بالجالية المغربية في الخارج، وتضم نشطاء حقوق الإنسان، ومناضلي الحقوق اللغوية والثقافية، ثم نشطاء الشبكات الرقمية .. وعلى الرغم مما يبدو من تشتت وتنوُّع وعدم تجانس في مكوِّنات هذا المشهد، إلا أن النقاشات التي تستوعبها منصّاته المتحرّكة والمتطوِّرة، في قضايا المجتمع والثقافة وبنيات السلطة، تُؤشّر إلى بدايات حصول تحوّلات هامة في الوعي السياسي العام.

لا يكتفي الرصد في التقرير بتشخيص مظاهر التحوّل السياسي، بل يشير أيضاً إلى عمليات استقطاب جارية وسط النخب، من أجل بناء مجموعات جديدة. وهو يقيم تقابلاً بين أحزاب الإسلام السياسي واليسار المغربي وتنظيماتهما، ليوضح أنّ بعض قوة الإسلاميين المفترضة لا يمكن أن تُفهم إلّا في سياق تشرذم اليسار المغربي وتراجعه. وبالطريقة نفسها، يوضح أدوار منظمات المجتمع المدني، فيشير إلى أنّ مختلف المزايا التي منح دستور 2011 لهذه المؤسسات، والمتمثلة في التداول والتشارك، لا نجد لها أيّ أثرٍ في الواقع.

(كاتب وأكاديمي مغربي)

> لدى تركيا وإيران و«إسرائيل» من الإمكانات كي تقوم بذاتها، بل تؤثر في غيرها، وتتدخل في رسم «أقدار» هذا الغير

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads